د. عماد فوزي شعيبي*

وقائع اختلاط الدعاية بالوقائع المقبلة:
دمشق الى الصدارة ولعبة عض الأصابع مستمرة

■ بالرغم من كل الدعايات والتصريحات النارية المستمرة من بوش، ومع تقرير بيكر ـ هاملتون، يكون الانتظار السوري وتحمل الضغوط منذ سقوط بغداد مبنياً على سياسة واقعية تعتمد على الاعتبارات الجغرافية باعتبارها لا تستشير أحداً، وعلى أن المغامرة الايديولوجية التي رسمها المحافظون الجدد وتفاعل معها جورج بوش بما يشبه التطهر ويقارب عقدة قتل الأب، قد أثبتت أنها قد وضعت الولايات المتحدة في أهم مأزق استراتيجي منذ فييتنام، وهو ما يؤكده بيكر وهاميلتون.

التقرير يمكن وصفه على النحو التالي:

1ـ هنالك ما يشبه حالة طوارئ في الولايات المتحدة للخروج من المأزق وعليه فلا بد من اجراء عاجل يتجاوز العطالة الايديولوجية لشخص الرئيس الأمريكي وبما يضعه في حالة تشبه الوصاية من الحزب الجمهوري.

2ـ ان التقرير أعد من قبل المحافظين القدامى في الحزب الجمهوري والواقعيين في الحزب الديمقراطي، بمعنى أنه يشكل اجماعا في الأمة الأمريكية على ايجاد (استراتيجية خروج) من المستنقع العراقي.

3ـ لن يكون تقرير بيكر – هاملتون مجرد استشارة؛ انه قرار الأمة الأمريكية من أجل تصحيح الخطأ المستمر منذ تبني سياسة ايديولوجيا المحافظين الجدد في الحرب الاستباقية وسياسة انهيارات الأنظمة (بالدومينو) واعتماد الديمقراطية هوية عامة منقولة بالدبابات ......

وتقرير بيكر ـ هاملتون هو اتفاق مؤسساتي من قبل الحزبين الحاكمين الوحيدين في الولايات المتحدة الأمريكية على ايجاد مخرج لمأزق جيش لا تجوز التضحية به لا بسبب سياسة ايديولوجية ولا حتى بسبب تنافس حزبي.

اللافت أن قراراً قد اتخذ في الحزب الجمهوري بوضع الوصاية على جورج بوش الابن خلال السنتين المقبلتين وصولاً الى الانتخابات الرئاسية حتى لا تتحول المصيبة المترتبة على سياسة بوش الايديولوجية خلال خمس أو ست سنوات، والتي ظهرت في خسارة الحزب الجمهوري في مجلس النواب ومجلس الشيوخ وحكام الولايات، الى كارثة بخسارة الرئاسة أيضاً.

رغم أننا كنا نشكك في مدى قدرة الرئيس الأمريكي على تجاوز (عطالته) الايديولوجية والشخصية، والتي لا تزال ماثلة في اللغة المتعجرفة والرافضة للاعتراف بالهزيمة في العراق ومحاولات الاستمرار بلغة الاملاءات.

الا أن أحد زائرينا من المسؤولين في الحزب الجمهوري، يؤكد أن القرار اتخذ بأن على بوش أن يلتزم بقرار لجنة الوصاية من الحزب الجمهوري ممثلة بصديق العائلة جيمس بيكر الممثل الأبرز للمحافظين القدامى الذين يتبنون السياسة الواقعية، وأن أمثل ما يدل على ذلك أنه أقال رامسفيلد ووعد بإزالة جون بولتون (وهو ما قد حدث) ..... لكن لغة الرئيس الأمريكي يمكن استخدامها كوسيلة للضغط الاعلامي فيما سيلتزم عند اللزوم بما تمليه السياسة المفروضة من لجنة (الوصاية).

دخل المسؤول الأمريكي مكتبي، في نفس اليوم الذي اغتيل فيه بيار الجميل. وكانت صدفة اللقاء أن الاغتيال حدث والمسؤول لا يزال يتحدث عن ضرورة ألا ينزل الناس في لبنان الى الشارع، ويحاول أن يرغي ويزبد ويلوح تارة بالجزرة التي ستضيع سورية وتارة بالعصا التي أسقطوها منذ زمن!

نُخبر باغتيال الجميل ... انبري غاضباً: فعلوها جماعتكم، أنتم من لا تريدون الاستقرار في لبنان... يكتفي زائري بتسجيل ملاحظتي.

هذه الحكومة موالية لنا وأي نزول الى الشارع لاسقاطها هو أمر يعتبر ضدنا.

لم تكن كلمات هذا المسؤول من النوع الذي يمكن أن يتعامل معها المرء بدون خشونة. هو آت من الزمن الضائع. يريد أن يبلغ رسائل من هو فيٍ موضع الضعيف.

تستطيع أن تفهم أنه لا يريد خسارة اضافية عن جبهة العراق، وأن هذه الجرعة العالية ليست أكثر من استهلاك للوقت لتحسين الموقع التفاوضي مع سورية بعد قليل، لكنك لن تتفهم هذا اذا كان درجاً على السياسة الايديولوجية لبوش متأثرة بفلسفة المحافظين الجدد، لأن الانقلاب الذي جاء بالسنيورة وصحبه جاء عملياً على أساس خطة المحافظين الجدد.

أذكره بأنني مختص بالمحافظين الجدد وطلابي يعدون رسائل دكتوراه حول ليو شتراوس وآلان بلوم وأنني كسياسي أعرف أن الفلسفة لا يمكن أن تستمر طويلا في التأثير على مجريات العمل السياسي، وانه لا بد من العودة الى السياسة الواقعية.

يقر الرجل هذا ويؤكد على العودة الى سياسة كيسنجر وسكوكروفت.

أتابع: أما وقد تم الانقلاب على المحافظين الجدد الآن، فان الاستمرار بالنتائج المترتبة على سياسة يعلن الأمريكيون أنهم باتوا يصححونها، يعتبر – عملياً– بمثابة استغباء للآخرين، أو استمراراً في الاندراج في سياسة قديمة يُراد تغيير الجزء الأهم منها وهو العراق تسجيلاً لاستراتيجية خروج عسكرية وسياسية، والأهم هي الثانية لأن تسجيل استراتيجية الخروج السياسي من ايديولوجيا المحافظين الجدد تستدعي الخروج السياسي من لبنان أيضاً والعودة الى السياسة الواقعية التي أمطرني زائري بأنهم قرروا فعلياً اعتمادها.

ليس هذا فحسب، بل ان زائري يقرّ بمعنى ما بأن حزب الله انتصر.

وهنالك قاعدة تقول:

«المنتصر هو الذي يرسم الآخرين على هويته».

والواضح أن المنتصر في المعادلة اللبنانية هو ائتلاف من حزب الله وعون والقوى الوطنية الأخرى التي آزرت الحرب وان بوسائل أخرى، وأهمها أنها حمت ظهر المقاومة.

كان الجدال عقيماً رغم الطرافة التي تخللته. ومع ذلك كان الرجل كمن يريد أن يحارب حتى آخر جندي لديه في لبنان، وهو يعرف تماماً أنه يضحي بهم ويستخدم وسيلة (الاستخدام ثم الرمي).

يومىء من طرف أنهم يريدون التفاهم والتوافق، وتشعر من أسلوب حديثه أنه يدرك أنه لا بد من اتفاق، لكنهم –كالعادة– يحاولون ألا يخرجوا عن أسلوب هذه الادارة التي تبدأ برفع الجرعة ثم تطلب الأذى. اللغة التي اعتمدتها تلك الادارة واجهتها سورية بصرامة ويبدو أن النجاح قد حالف الديبلوماسية السورية التي يمكن تسميتها ديبلوماسية (سد التنازلات).

نعم، هم يطلقون آخر طلقة ايديولوجية وقودها السنيورة وصحبه. لأن سياستهم الحالية تقوم على أن يدفعوا باتجاه وقائع جديدة على الأرض.

لا تنازلات لدى سورية منذ البداية فيما لغة الايديولوجية (المحافظية الجديدة) سرعان ما انحدرت من اسقاط النظام فتغيير سلوكه، فمحاصرته... الى اشراكه في العملية السياسية في العراق والمنطقة.

سورية التي لم تعتد في ذروة القوة الأمريكية الظاهرية والآنية في العراق بعد انهيار النظام وفي ذروة الهجوم بسياسة الدومينو عبر لبنان من القرار 1559 الى اغتيال رفيق الحريري وصولاً الى لجنة التحقيق الدولية، أن تستجيب للضغوط الأمريكية، لن تستجيب أبداً للغة جورج بوش القادمة من الماضي أي من ماضي المحافظين الجدد، والمستمرة حالياً كشروط أولية تعتمد أقله اعلاميا، وان كان السلوك السياسي لن يكون مشروطا.

ولهذا فاننا نتوقع أن الحوار السوري ـ الأمريكي لن يكون ناجعاً الا اذا كان وسيطه شخص من نوع بيكر وليس من نوع جورج بوش، بحيث يكون لأي حوار أمريكي ـ سوري يمكن أن ينتهي الى نتائج ملزماً للرئيس من بوابة لجنة الوصاية باعتبارها تفهم وتريد أن تلتزم السياسة الواقعية، وهي اللغة المشتركة مع سورية.

السياسة الواقعية هي التي دفعت بيكر وهاملتون لتشبيه الحوار مع سورية وايران بالحوار الذي تم مع الاتحاد السوفييتي رغم أن السوفييت كانوا يريدون مسح الأمريكيين من الخارطة السياسية.

لكن اللعبة مستمرة أقله حتى شهر شباط/ فبراير المقبل على نفس آليات اللغة السياسية السابقة، أي لحين تشكيل لجان الكونغرس المنتخب الجديد، ولن يكون هذا الا لكسب نقاط سياسية، يكون التفاوض مع سورية بناءً على نتائجها على الأرض ..... وهذا ما يفسر الثقل الكبير الذي تزجه (لمرحلة مؤقتة حتى شباط) الولايات المتحدة خلف حكومة السنيورة وذلك لكي تبقي سيف القرار 1559 والمحكمة الدولية مسلطاً على السوريين حتى الانتهاء من ترتيب التفاهمات على المسألة العراقية؛ أي أن التفاوض مع سورية يُراد له أن يكون من موقع أقل ضعفاً مما يمكن أن يكون في حال الاطاحة المبكرة بحكومة السنيورة.

المعروف أن دولة عظمى بحجم الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تخرج من العراق بطريقة سريعة تفتحها على احتمالات غير مقدّرة، ولهذا فسيناريو فييتنام سيتكرر، حيث أن القرار بالانسحاب منها اتخذ عام 1968 ولم ينفذ الا عام 1973.

لا يعني هذا بأن زمنا بهذا الطول يحتاجه الأمريكيون للانسحاب من العراق. فالمؤكد أنهم سيبدأون بالانسحاب على القواعد وفك الاشتباك مع العراقيين بعد أشهر قليلة وسيتبع ذلك تخفيض سريع لعديد القوات الأمريكية في العراق.

عصا من الماضي وجزرة من المستقبل هذا هو عنوان الحوار السوري ـ الأمريكي، وهي استراتيجية لا يبدو أن سورية من النوع الذي يستجيب لها في اطار لعبة التوازن الاقليمي.

فهي ترفض الانتقائية التي تطالبها بدور مانع لنزول حزب الله والمعارضة الى الشارع وصولاً الى منع سقوط حكومة فيما كانت تطالبها بالكف عن أي دور اقليمي.

مرة أخرى يبدو أن دمشق ستستمر في سياسة قضم الوقت لربح الزمن فهي على قناعة أنه لا بد من العودة اليها مرة ثانية وثالثة ورابعة..... لأن الجغرافيا لا تستشير أحداً.

* رئيس مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية

عصام عبد الله*

الجيش هو ابسط الحلول للبنان وانجعها

■ بلغت العقدة في الساحة اللبنانية بين المعارضة والموالاة حد عدم الرجعة. فالمعارضة لا تستطيع انهاء الاعتصام من دون الحصول على مكسب سياسي تستطيع ان تقدمه الى الجماهير التي وقفت معها، والموالاة لا يمكنها ان تتنازل عن حقوق سياسية تمسكت بعدم التخلي عنها، والا لفعلت ذلك قبل لجوء المعارضة الى الاعتصام، فضلا عن المخاطر والمحاور التي يمكن ان تدفع بلبنان اليها.

من هنا فان اي حل بين الطرفين يجب ان يكون اكبر من كليهما، ويجب ان يكون الضامن لهذا الحل مقبولا لدى الجانبين.

واذا تم عرض مواقف الطرفين على واقع الخطابات المتبادلة يتضح ان قوى المعارضة تنطلق من قواعد باتت تشكل ثوابت لديها لا يمكنها التراجع عنها، وفي مقدمها:

* ان الحكومة الحالية لن تتوقف عن الحديث على انهاء سلاح حزب الله، تحت اي ذريعة كانت. الحوار، استراتيجية الدفاع، الانضواء في الجيش اللبناني، اعتبار المقاومة بمثابة حرس وطني، انسحاب اسرائيل من بلدة الغجر ومزارع شبعا، اذا تم. وغير ذلك من الصيغ التي سيكون مؤداها في نهاية المطاف، نزع سلاح حزب الله من المقاومة.

* انه لا يمكن القبول ببقاء رئاسة الجمهورية على النحو الحالي، وبالتالي، فانه يجب اعادة الاعتبار لرئيس الجمهورية من خلال ازالة المقاطعة عنه من الداخل اولا تمهيدا لازالة هذه المقاطعة من الخارج، وهذا يكون من خلال مشاركته في اي صيغة حكومية مقبلة، بحيث يكون الثلث المعطل بيده.

وتعتبر المعارضة ان موقف رئيس الجمهورية اميل لحود مع المقاومة، منذ توليه مهامه الدستورية، كان عاملا مساعدا في تغطية المقاومة وحماية سلاحها والدفاع عن موقعها في الداخل والخارج. واقل ما يمكن ان تقدمه المعارضة للرئيس لحود ان تعيد له ما خسره من حراك سياسي نتيجة هذه المواقف.

* انه لا يمكن القبول الا بمشاركة حلفاء حزب الله في حكومة الوحدة الوطنية، من التيار الوطني الحر، الامير طلال ارسلان، سليمان فرنجية والحزب السوري القومي الاجتماعي، فضلا عن حركة امل، بالنظر الى المواقف التي اتخذوها الى جانب المقاومة، تأييدا ودعما ومشاركة.

هذه هي ابرز النقاط التي تتمسك المعارضة بتحقيقها بنتيجة الاعتصام الذي اعلنته كي توافق على العودة عن الاعتصام.

في المقابل تتمسك الحكومة والموالاة بمبدأ الديمقراطية على قاعدة الاكثرية النيابية التي تملكها في المجلس النيابي، وهي تعتبر ان نزولها عند مطالب المعارضة يؤدي الى المخاطر التالية:

* ان بقاء سلاح حزب الله من دون سقف سياسي يضمن حركته وقراره السياسي، قد يحول هذا السلاح الى الداخل اللبناني وفق اجندات ومصالح اقليمية، اذا اقتضت الظروف. وتعطي الحكومة والموالاة امثلة مختلفة من الحرب اللبنانية على كيفية انتقال السلاح من جهة الى اخرى ومن موقع الى اخر وفق التداخلات الدولية والمناخات الاقليمية. وبالتالي، فان الحكومة وحدها، والسلطة وحدها يفترض ان تحمي لبنان. والمثال على ذلك، ان سورية التي ترتبط باتفاق امني مع اسرائيل تعيش حال استقرار وثبات، لان الدولة والسلطة والحكومة تملك السلاح وحدها، مما يحمي قرارها السياسي ويحصن امنها الاجتماعي والاقتصادي وحرية الناس وامنهم واستقرارهم.

* اما في ما يخص رئاسة الجمهورية فإن اركان الموالاة يعتبرون ان لديهم شكوكا في مشاركة او موافقة الرئيس اميل لحود بجريمة اغتيال الرئيس الاسبق رفيق الحريري، وان كل التقارير التي قدمت الى مجلس الامن الدولي، سواء من المحقق الالماني الاول ديتليف ميليس او البلجيكي الحالي سيرج براميرتس، تشير الى مسؤولية لبنانية وسورية في الجريمة، تخطيطا او تنفيذا.

وبالتالي، فإن الحكومة والموالاة لن يتخليا عن قرار التعامل مع رئيس الجمهورية على قاعدة معالجة اوضاع الناس، من دون الموافقة على اعطائه حرية القرار السياسي او الحركة السياسية، والاستمرار في مقاطعته او في اعطائه اي دور.

* ان الحكومة الحالية لا تعارض مشاركة المعارضة في الحكومة بدليل ان وزراء حزب الله كانوا في الحكومة قبل ان يستقيلوا. كما ان الحكومة عرضت على التيار الوطني الحر الذي يترأسه العماد ميشال عون ان يتمثل في الحكومة باربعة وزراء، لكن المشكلة في طرح المعارضة انها تريد الحصول على الثلث المعطل.

وتبعا لما تقدم فإن البون شاسع بين الطرفين، وان المعالجات التي بذلت من اكثر من جهة محلية واقليمية ودولية لم تصل الى نقطة تجمع بين الطرفين تؤسس لانطلاق اي حل، على الرغم من مبادرة البطاركة الموارنة التي رحب بها الجانبان، كل من وجهة نظره.

من هنا، فان اي حل يجب ان يقوم على النقاط التي لا يمكن للطرفين التنكر لها او المجادلة فيها او رفضها، وهذا يكون وفق التالي:

أ ـ بما ان الطرفين يشيدان بموقف الجيش اللبناني ونجاحه في العمل على حماية الامن والاستقرار الداخلي في كل المراحل ومع كل الاطراف وفي كل المراحل،

ب ـ وبما ان الجيش اللبناني اظهر قدرة فائقة في التعامل مع الظروف الصعبة التي واجهها نتيجة الحرب الاسرائيلية واثبت قدرة فائقة على الانتشار وتأمين الامن والتعامل مع القوى الدولية والمحلية، وحتى مع العدو الاسرائيلي، من خلال ابعاده الى الحدود الدولية بعد محاولات حثيثة لتجاوزها في اكثر من منطقة،

ج ـ وبما ان قائد الجيش الحالي العماد ميشال سليمان اظهر مناقبية عالية في التعاطي مع القضايا السياسية اللبنانية من دون ان يكون له اي تدخل فيها الا من زاوية حماية الامن والحفاظ على حقوق جميع الشرائح اللبنانية باستخدام الوسائل الديمقراطية، حتى انه بات ليلة في الجنوب في خيمة تابعة للجيش، من منطلق القول بأن هذه الخيمة تحمي الحدود ومن الحدود يمكن حماية الداخل،

د ـ وبالنظر الى ان المرحلة الراهنة وصلت الى حال من التعقيد باتت تتطلب معالجات استثنائية وفوق العادة، لذلك، فان الحل الممكن والمقبول من الجميع والذي يمكن ان يساهم في الخروج من الازمة الراهنة ويؤسس لمرحلة جديدة من التعاطي السياسي على الساحة اللبنانية يكون وفق التالي:

دعوة مجلس النواب الى الانعقاد لاجراء تعديلين دستوريين:

الاول: تقصير مهلة رئيس الجمهورية الحالي

الثاني: الموافقة على اجراء تعديل دستوري، لمرة واحدة، يجيز لموظفين في الفئة الاولى الترشح الى منصب رئيس الجمهورية.

ثم انتخاب العماد ميشال سليمان رئيسا للجمهورية.

ووفق الدستور اللبناني، فان الحكومة اللبنانية تتقدم باستقالتها بعد الانتخاب ويعمد الرئيس الجديد الى اجراء استشارات نيابية ملزمة حول شخصية رئيس الحكومة الجديد، ويكون البيان الوزاري للحكومة المفترضة على قاعدة ايجاد قانون انتخابي يؤسس لانتخابات نيابية مبكرة. وبذلك، يبدأ الحل ويعود الجميع الى الحياة السياسية من خلال المؤسسات والاحتكام الى آليتها الديمقراطية بمعزل عن الشارع واحتقاناته ومخاطر الاستمرار فيه.

* اعلامي من لبنان يقيم في لندن

عوني فرسخ*

دوافع وغايات الدعوة لمؤتمر شعبي فلسطيني

■ اشرت في الاسبوع الماضي لتعدد اللقاءات في الشتات الفلسطيني لتشكيل «اللجنة المؤسسة» لمؤتمر شعبي. والدعوة لا تعود فقط لوضوح عزوف الرئيس محمود عباس، وزمرة اوسلو بقيادته، عن الاستجابة للمطالبة باعادة تشكيل وتفعيل كل من منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني، وانما ايضا للشعور بخطورة انسداد افق تشكل حكومة «وحدة وطنية» ملتزمة بالثوابت الوطنية، فضلا عن القلق تجاه ما توحي به تصريحات الزمرة القائدة من استعداد للتنازل عن حق العودة والقدس وصولا لتسوية تبقي لها مكاسبها الذاتية التي حققتها خلال سنوات اوسلو العجاف. وليس أدل على خطورة ما تلوح نذره في الافق من التذكير بما كانت عليه المنظمة وميثاقها ومؤسساتها.

وبالعودة لما كان، يتضح أن «الميثاق القومي» الذي اقره المؤتمر الوطني الاول بالقدس في 1964/2/28 يعكس ادراكا واعيا لحقائق الصراع، إذ نصت المادة «14 على أن تحرير فلسطين مهمة الامة العربية. ورفضت المادة «17 قرار التقسيم لتناقضه مع نص ميثاق الأمم المتحدة على حق تقرير المصير. واعتبرت المادة «19 تصريح بلفور وصك الانتداب باطلين لانكارهما الهوية الوطنية لشعب فلسطين وحقوقه السياسية، واعتباره مجرد طوائف غير يهودية مقيمة في فلسطين، كما اوضحت ان ادعاءهما بوجود روابط تاريخية ليهود العالم بفلسطين يتناقض مع تاريخ فلسطين وتعدد الاصول السلالية ليهود العالم. وحيث كان تحرير الارض المحتلة سنة 1948 مجمعا عليه وطنيا وقوميا، ولم تكن اقامة دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة مطلوبة ولا مطروحة، نصت المادة «24 على حصر نشاط المنظمة فيهما في قضايا التنظيم والتمويل دون أن تكون لها سيادة عليهما. ولتأمين استقلال قرار المنظمة تقرر أن تؤمن احتياجاتها المالية باستقطاع 5 % من رواتب العاملين الفلسطينيين، اضافة لدعم عربي تلتزم به دول الجامعة العربية، باعتبار المنظمة تقوم بمهمة قومية تجاه تحد يستهدف الامة جمعاء. وذلك ما اعتمدته القمة العربية الثانية في الاسكندرية اواخر 1964.

وباعتماد اللجنة التنفيذية برئاسة الشقيري الكفاءة في اختيار الموظفين توفر لدوائرها كادر متميز مهنيا وسلوكيا، بحيث اعطى ثمارا طيبة في حدود امكاناته المحدودة. يأتي في مقدمتها انجازات «مركز الابحاث» بادارة د. أنيس الصايغ، الذي اصدر 300 كتاب للتوعية بحقائق الصراع، ومجلة «شؤون فلسطينية» المعروفة بابحاثها الجادة، ونشرة رصد نصف يومية لوقائع الصراع، معطيا بذلك صورة مشرقة للاداء الفلسطيني، مما استعدى العدو الذي اغتال عددا من باحثي المركز المبدعين، وحاول اغتيال د. الصايغ في 1972/7/19. ولدى غزو لبنان سنة 1982 صادر الصهاينة محتويات «مركز الابحاث». وفي مذكرات د. الصايغ تفاصيل مأساوية عن محاولات الرئيس عرفات فرض محاسيبه على المركز.

وبتولي فصائل المقاومة بقيادة «فتح» أمور المنظمة سنة 1968 عدل الميثاق في 1968/7/17 بحيث الغيت مقدمته ذات التوجه القومي. وكمؤشر على التحول للنهج القطري سمي «الميثاق الوطني»، ورفع شعار «استقلال القرار الوطني». ولتمرير التحول الجذري نص الميثاق المعدل على تبني الكفاح المسلح سبيلا للتحرير. إلا أنه باعتماد التسوية خيارا استراتيجيا منذ العام 1968 ـ كما ذكر هاني الحسن في محاضرته في لندن ـ اتضح ان «الاستقلال» انما هو عن القوى العربية الملتزمة بالممانعة والمقاومة خيارا استراتيجيا، وليس عن عرب التسوية والتمويل الخارجي، الذي تعاظم تأثيره السلبي في صناعة قرار الزمرة المحتكرة ادارة المنظمة. فضلا عن افتقاد «الصندوق القومي الفلسطيني» استقلاله الاداري باخضاعه لارادة الرئيس عرفات. كما جرى اعتماد المحاصصة الفصائلية في تشكيل المجلس الوطني وتولي مناصب دوائر المنظمة، والمسؤوليات القيادية في الهيئات الشعبية التي تتلقى دعمها، من اتحاد الكتاب والصحافيين الى اتحاد المرأة. ولاسترضاء المحاسيب والانصار، والذين يراد كسب تأييدهم، توالى توسيع عضوية «المجلس الوطني» ليبلغ الاعضاء (750) مما حوله الى منبر خطابي، واضعف بالتبعية دوره كسلطة تشريع ورقابة. فضلا عن انه لم يدع للاجتماع منذ سنة 1988 عندما اقر «اعلان الاستقلال».

وبعودة الرئيس عرفات واركان المنظمة ـ عدا فاروق القدومي ـ للضفة والقطاع المحتلين سنة 1994، وباقامة «السلطة الوطنية» فيهما، جرى تهميش المنظمة، بحيث فقدت دورها التاريخي كحاضنة للحراك الوطني الفلسطيني. وبالنتيجة عاد الشتات الفلسطيني لما كان يعانيه من انفلاش وتشرذم، وفقدت بالتالي امكانية الاستفادة من قدرات نخبه المتميزة وعلاقاتها العربية والدولية، مما اسهم في مضاعفة الآثار السلبية لتهميش المنظمة. وبعد طول اهمال استدعي «المجلس الوطني» لجلسة طارئة في غزة، حضرها الرئيس كلينتون، وقاطعها رافضو أوسلو من الاعضاء. وفيها جرى مسخ الميثاق بالغاء «12 مادة، وتعديل (16) اخرى من مواده الثلاث والثلاثين، وهي المواد الخاصة بالتحرير والعودة والرافضة القرارات «الدولية» التي تهدر الحقوق الوطنية المشروعة. وبوفاة الرئيس عرفات وعدد من أعضاء «اللجنة التنفيذية» للمنظمة واستقالة احدهم افتقدت اللجنة التنفيذية النصاب القانوني، وبات ما يصدر باسمها غير مشروع ولا ملزم. ومما سبق يتضح أن الغاية الأساسية لعقد مؤتمر شعبي فلسطيني هي استعادة دور الشتات المغيب منذ توقيع اتفاق اوسلو سنة 1993، والعمل مع العناصر الوطنية صادقة الالتزام بالثوابت الوطنية، والتي لا يخلو منها فصيل من فصائل المقاومة، على تصويب المسار وتأهيل المنظمة لتستعيد دورها كحاضنة للحراك الوطني الفلسطيني في سبيل التحرير والعودة. ومن منطلق الاجتهاد الشخصي اقدر أن تكون في مقدمة مهام المؤتمر اعادة صياغة «الميثاق الوطني»، بتأكيد البعد القومي للصراع والالتزام بالثوابت الوطنية، والاسهام في اعادة تشكيل «المجلس الوطني» بالانتخاب حيث أمكن، وبحيث يمثل عرب الارض المحتلة سنة 1948، ومواطنو الضفة والقطاع، وفلسطينيو الشتات، بنسب تعدادهم. كما اتصور ان يهتم المؤتمر بوضع آلية تحرير الارادة الوطنية من الارتهان للتمويل الاوروبي والامريكي والعمل في مشروعات تنمية الاقتصاد الصهيوني، وذلك بالاعتماد على الامكانات الذاتية لشعب فلسطين، وعلى الدعم العربي والاسلامي باعتباره اسهاما في تعزيز صمود المتصدين لعدوان يستهدف الامة العربية والشعوب الاسلامية وليس مجرد مساعدة لشعب شقيق منكوب. وكذلك وضع قاعدة بيانات شاملة لاملاك اللاجئين والنازحين لتأكيد حقوقهم المشروعة. وفي ضوء المتغيرات الدولية والاقليمية، وبخاصة انجازات المقاومة في فلسطين والعراق ولبنان، وتداعياتها على جبهة العدو الصهيوني، وصداها في الرأي العام العالمي، تعتبر الدعوة للمؤتمر الشعبي الفلسطيني نتاج قراءة واعية لمعطيات الواقع، وجديرة بالاستجابة الفاعلة.

* كاتب فلسطيني يقيم في الامارات

ثلاثية ندوة «وجهات نظر»: عن ايران واسرائيل والنظام العربي

د. أسعد عبد الرحمن*

■ بعد أن عرضنا في المقالين السابقين «1 ما طرحه الأشقاء العرب من «خارج» مجلس التعاون الخليجي، و«2 ما طرحه الأشقاء العرب من «داخل» المجلس، في الندوة التي أقامتها صحيفة «الاتحاد» الاماراتية، بشأن «السياسة الايرانية وتداعيات الملف النووي الايراني»، يتبقى «3 طرح ما يراه كاتب هذه السطور بخصوص الموضوع المطروح. وفي هذا السياق، علينا البدء بعدم التعامل مع الأمر على قاعدة: اما أبيض أو أسود. فالهدف الرئيس هو الوصول الى الاستقرار والأمن الاقليمي ليس في الخليج فحسب بل وفي العالم العربي بشكل أعم. ربما لذلك علينا ادراك حقيقة المشكلة للوصول الى حل يناسبنا نحن العرب أولا، بعيدا عن الاتهامات الرائجة من أن العربي المشرقي أو المغاربي لا يكترث بالعربي الخليجي، على قاعدة «الحقد الطبقي» أو استنادا الى أطروحة أن الشعارات المرفوعة من ايران «باعتبار اسرائيل العدو الأول» قد «أعمت» بصيرة وبصر العرب «خارج» دول مجلس التعاون، ناهيك عن تلك الاتهامات الموجهة بالمقابل من عرب المشرق والمغرب بأن الدول الخليجية «استسلمت تماما» للمشروع الأمريكي في المنطقة، وانها لذلك «تهوّل» من خطر ايران «منسجمة بذلك» مع موقف الولايات المتحدة واسرائيل!

طالما أن الدول العربية تتعايش، منذ عقود، مع الترسانة النووية الاسرائيلية المستهدفة للعرب، دون أن تفعل تلك الدول شيئا جديا تجاه ذلك، أوليس من الأجدر –اذن– أن تتعايش مع فكرة تطوير ايران مخزونها العلمي عن الأسلحة النووية أو حتى تطوير أسلحة نووية؟! وفي هذا النطاق، تؤكد ايران أنها لا تسعى للحصول على القنبلة النووية، بل على التكنولوجيا النووية المفيدة لشعبها، وهي على أية حال من دول المنطقة الأصيلة وليست دولة دخيلة كما هو الحال مع اسرائيل. بل انه اذا كان العرب يشعرون بالتهديد من مجرد فكرة امتلاك ايران للتكنولوجيا النووية فلماذا لم يبادروا، وهم القادرون ماديا وعلميا، على تطوير برنامج نووي يسمح بتوازن استراتيجي حقيقي يؤدي لا محالة الى الاستقرار؟ أين المشروع النووي المصري ولماذا ألغي بين ليلة وضحاها دون سابق انذار؟! ان من الطبيعي، كما يرى الدكتور حلمي شعراوي، أن تبحث الدول عن دور اقليمي. وهنا نعود للنقطة الأساسية ألا وهي «الفراغ الاقليمي» السياسي والعسكري الذي يعيشه العرب في المنطقة وهو الأمر الذي يجعل الآخرين (ومنهم ايران كما اسرائيل أو تركيا) يراهنون على أن يكون كل منهم صاحب الكلمة الأولى في المنطقة. بل أن مصطفى اللباد، يزيد على ما سبق قائلا: أن «هذا الفراغ الاقليمي يترافق مع اهتزاز قدرة الوكيل الوحيد للسياسات الأمريكية (الدولة العبرية) مما يفتح الطريق أمام فرصة تاريخية جديدة للدول العربية، وعلى رأسها مصر والسعودية، لتعديل التوازنات السابقة على اثر العدوان الاسرائيلي الأخير على لبنان واستثمار نتائج العدوان لتثبيت دور اقليمي عربي في المنطقة من جديد». والسؤال هو كيف يمكن استثمار هذا الأمر؟! الجواب، ببساطة، يتجسد ببناء استراتيجية أمنية عربية مستقلة عن الاستراتيجية الأمريكية تضع نصب أعينها المصلحة العربية المشتركة. وفي وجه المتشائمين، نرمي قفاز حقيقة أنه ليس من المستحيل بناء هكذا استراتيجية ان قام العرب بتوسيع «الدائرة» قليلا (بل هو أمر سيزيد من قوتهم وفعاليتهم) ان نجحوا في اجتذاب ايران وربما تركيا. فالقواسم المشتركة بين هذه الأخيرة وبين العرب أكثر وأشمل من التناقضات، كما أنها ـ أي تركيا ـ تعاني كالعالم العربي تماما من تغييب مقصود وصل الى درجة محاولة أوروبا قصقصة جناحيها تماما لمجرد التعطف عليها وقبولها عضوا في اتحادها. من هنا، يتوجب التحرك المنطقي والعقلاني بمعنى أنه قبل تعزيز الموقف الغربي وخاصة الأمريكي تجاه ايران، على الدول العربية التفاهم على استراتيجية أمنية مستقلة، ثم فتح حوار مع ايران وكذلك التحرك تجاه تركيا لتحقيق «رؤية اقليمية جديدة تعزز استقلال المنطقة، وتوسع هامش مبادرة دولها جميعا تجاه الأحلاف والتكتلات الدولية الخارجية» وفقا لما ينادي به د. برهان غليون. ان خلق منظمة اقليمية للأمن والسلام في المنطقة من مثلث متساوي الأضلاع (الدول العربية وايران وتركيا) هو الخيار الوحيد القادر على ازالة الاحتقان التشددي لدى ايران، مثلما هو قادر على سد الفراغ الاستراتيجي الذي تولد جراء اخفاقات القوة العسكرية والسياسية الأمريكية، ناهيك عن قوة التخطيط الايراني. فمن أفغانستان، مرورا بالعراق، وصولا الى لبنان، ثبت أن هناك فراغا تأسس جراء الاستراتيجية الأمريكية المكروهة في المنطقة مما ساعد بتنامي طموحات ايران واندفاعها لتطوير قدراتها العسكرية والتقنية ومسعاها للتوسع في المنطقة العربية عسكريا وسياسيا وثقافيا بل وحتى مذهبيا، خاصة وأن المشروع الأمريكي والاسرائيلي يترنح جراء تلقيه ضربات عدة ما زالت مستمرة، فيما البديل العربي ليس جاهزا بل ربما ليس حتى قيد الاعداد!!! وعلينا أن لا ننسى كذلك أن ايران، كتهديد محتمل، ربما تصبح نصيرا محتملا اذا استطاع العرب «توظيف» قنبلتها النووية ـ ان وجدت ـ في سياق التوازن النووي بالمنطقة.

لقد بلغت مظاهر الفراغ في العالم العربي حدا صارخا عندما اقترحت الادارة الأمريكية الحالية اعادة ترتيب أوضاع الشرق الأوسط والمقصود بطبيعة الحال المنطقة العربية ومحيطها. بل أنها طرحت لكل دولة من دول المنطقة أكثر من سيناريو للوصول الى هذا «الشرق الجديد» القائم في الأساس على تقسيم المقسم، وتجزئة المجزأ. وفي هذا السياق، يستغرب المرء كيف يستمر العرب في حالة الذهول الحالية رغم ادراكهم أن الحل هو بأيديهم لا «بيد عمرو»، خاصة بعد العدوان الاسرائيلي الأخير على لبنان الذي عكس – ضمن أمور أخرى– فشل الدولة الصهيونية في ملء الفراغ (الناجم عن حماقات السياسات الأمريكية في المنطقة) مثلما عكس عجزها عن أداء «وظيفتها الاقليمية» التي أنشئت من أجلها. وعلام التردد في اغتنام الفرصة فيما يدرك الجميع أن السياسة الأمريكية تمر بمأزق لم تعهده من قبل في الشرق الأوسط وتواجه تحديات أمنية وسياسية أكبر من قدراتها وامكاناتها في العراق. خلاصة القول أنه لا بد من العودة الى المشروع العربي. ولربما شكلت دعوة «قمة الرياض» لدول مجلس التعاون الأسبوع المنصرم تأسيس «توجه خليجي لامتلاك التقنية النووية السلمية» جهدا بهذا الاتجاه. أما ان نحن تركنا المعطيات الكثيرة تتلاعب بنا ونحن نتفرج، فان المنطقة مقبلة على تغييرات جوهرية ستتناول البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام (هل حقا ثمة مثل هذا النظام؟!!) الرسمي العربي!

* كاتب من فلسطين

سهير أحمد السكري*

عدنان محمد يوسف واللغة العربية في الأمم المتحدة

■ في حفل تأبين مهيب أقيم في 16 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006 في الأمم المتحدة بنيويورك للعلاّمة عدنان محمد يوسف مؤسس اللغة العربية في الأمم المتحدة، وجّه عدد كبير من المتحدثين، من بينهم الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى، والسيد السفير حامد البياتي، المندوب الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، والسفير كلوفيس مقصود، المندوب الدائم لمكتب جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة سابقا، والأستاذ المحاضر في الجامعة الأمريكية بواشنطن العاصمة في الولايات المتحدة الأمريكية، والدكتورة نوال السعداوي، الكاتبة ورئيسة جمعية تضامن المرأة العربية، والسيدة فرانسواز سيستاك مساعد الأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة جمعية الفرانكفون العالمية، والسيد جيرارد كولبي رئيس اتحاد الكتّاب الأمريكيين في الولايات المتحدة، الى تخليد ذكراه ليكون قدوة للأجيال العربية المقبلة وذلك عن طريق عمل مؤسسي دائم. ومن بين الاقتراحات التي تمخضت عن ذلك فيما بعد هي انشاء صندوق عدنان محمد يوسف للغة العربية، ليحقق ما يلي:

أولا ـ يمنح الصندوق جائزة سنوية بمليون دولار، على غرار جائزة نوبل، يتقاسمها:

(أ) من عَمل عملا جليلا لدعم اللغة العربية؛

(ب) من كَتَب أفضل كتاب باللغة العربية؛

(ج) شاب يتراوح عمره بين الثامنة عشرة والعشرين عاما، يتقن اللغة العربية وألّف بها عملا أدبيا متميزا، ويتقاسم الجائزة مع مدرسيه وذلك لحفز الشباب على اتقان العربية ولتكريم مدرسي اللغة العربية في العالم العربي.

ثانيا ـ انشاء مؤسسة لتدريس واتقان الترجمة التحريرية والشفوية لخريجي الجامعات ولتدريبهم على العمل الدبلوماسي وأساليب وادارة المناقشات في المحافل الدولية.

كما أعلن رئيس اتحاد الكتّاب الأمريكيين في الولايات المتحدة الأمريكية السيد جيرارد كولبي أنه، بناء على طلب زوجة الفقيد السيدة سهير أحمد السكري، سيقوم هو وزوجته الكاتبة الصحافية الشهيرة شارلوت دانيت كولبي بتحرير كتاب عن العلاّمة عدنان محمد يوسف وانجازاته وفلسفته؛ وذلك تشبها بما حدث في الزمان الماضي في اليونان حيث قام أفلاطون بنشر تعاليم وآراء وفلسفة فيلسوف الفلاسفة سقراط الذي لم يترك للعالم أي كتاب عن نفسه أو عن فلسفته.

وبناء على ذلك وجّه السيد كولبي أثناء القاء كلمته نداء لكل من يرغب في الاسهام في هذا الكتاب أن يتصل بالسيدة سهير السكري (هاتفيا، نيويورك (212) 490–0232 أو عبر الانترنيت sasoukkary@yahoo.com. e-mail:

وفي الكلمة التي أعدها الأمين العام لجامعة الدول العربية معالي السيد عمرو موسى وألقاها نيابة عنه، في حفل التأبين هذا، المندوب الدائم لمكتب جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة السيد السفير يحيى المحمصاني، أكد السيد عمرو موسى على «أن حياة العلاّمة الأستاذ عدنان محمد يوسف كانت حياة حافلة بالنضال والكفاح والمثابرة من أجل ترسيخ دعائم اللغة العربية في المنظمة الدولية، والتي بدأت عام 1973 حين تقدم الدكتور/عصمت عبد المجيد المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية في الأمم المتحدة آنذاك، نيابة عن الدول العربية، بطلب لجعل اللغة العربية لغة رسمية، ولغة عمل في الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجانها الرئيسية، وما أن تمت الموافقة على هذا الطلب حتى واجه التنفيذ معارضة شرسة من بعض العناصر التي ظلت تعمل على الحيلولة دون تنفيذه بمختلف الحجج والأسانيد الباطلة، مثلما حدث للغة العربية في منظمة الصحة العالمية». فبعد أن قررت الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية ادخال اللغة العربية كلغة رسمية ولغة عمل فيها وأُنشئت 66 وظيفة للمترجمين والمراجعين وموظفي الدعم، نجحت بعض العناصر المناهضة للغة العربية في تقليص عدد الوظائف الى خمس وظائف فقط، واحدة لرئيس الوحدة وواحدة لمترجم وثلاث وظائف للدعم الاداري، بحجج واهية كاذبة مثل صعوبة ايجاد موظفين عرب أكفاء لتعيينهم في هذه الوظائف والاكتفاء بالتعاقد، عن طريق انشاء وحدة اتصال صغيرة في الاسكندرية بجمهورية مصر العربية، مع مترجمين مؤقتين لترجمة الوثائق التي قد يرغب أعضاء الوفود العربية في ترجمتها الى اللغة العربية. وقد كانت هي النهاية البائسة وماتت عمليا اللغة العربية في منظمة الصحة العالمية الى يومنا هذا.

وذكّر السيد عمرو موسى الحضور بأن «العلاّمة عدنان محمد يوسف العراقي الجنسية، والذي التحق بالأمم المتحدة عام 1955 وتقاعد عام 1989، والذي كرس حياته لخدمة اللغة العربية في الأمم المتحدة، وفي الدفاع عنها منذ أن كان رئيسا لوحدة صغيرة للغة العربية في الأمم المتحدة، سارع فور موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على ادخال اللغة العربية كلغة رسمية في أعمالها وأعمال لجانها، في تذليل الصعاب والعراقيل التي واجهته وبدأ في بناء صرح للغة العربية يليق بمكانتها واستطاع بمثابرته وجهوده تحويل اللغة العربية الى لغة عمل يومي في منظمة من أكبر المنظمات الدولية في العالم التي تشمل أعمالها مختلف مجالات النشاط الانساني من السياسة والاقتصاد الى العلوم والتكنولوجيا والآداب والفنون، كما نجح في اعداد وتدريب أجيال عديدة من المترجمين الأكفاء، واعداد آلاف المصطلحات الرامية الى توحيد الأسلوب وطريقة التعبير عن المفاهيم في شتى المجالات مثل الهندسة، والقانون، والطب، ونزع السلاح، كما نجح في اختيار أسلوب وسط يكون مفهوما ومستساغا في كل من المشرق والمغرب العربيين. وقد ساهم في ذلك تمكُن الاستاذ/ عدنان يوسف الواسع باللغة العربية، وأساليب استخدامها وبالخلفية الثقافية لمختلف البلاد العربية، وابتكر اسلوبا في الصياغة المقبولة لدى الجميع وهو ما استقرت عليه المنظمة فيما بعد».

كما أضاف السيد عمرو موسى أن «جهود العلاّمة عدنان محمد يوسف تكللت بالتوفيق أيضا عندما نجح في انشاء قسم دائم للترجمة التحريرية في جنيف، وقسم آخر دائم في فيينا، بالاضافة الى قسم للترجمة الشفوية في جنيف، كما نجحت جهوده في اتخاذ قرار بادخال اللغة العربية كلغة رسمية ولغة عمل في مجلس الأمن بالأمم المتحدة، كما أسس أقساما للغة العربية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي والاسكوا في بيروت. «رحم الله العلاّمة عدنان محمد يوسف الذي اختتم حياته المهنية راضيا سعيداً بانجازاته الهائلة لصالح لغتنا العربية ولصالح العرب أجمعين، وكان مثالا للتواضع، ويملك خصال العلماء الواثقين من علمهم ومن قدرتهم على تذليل الصعاب واقناع الآخرين. «لقد كان الفقيد الكبير اشعاعا يمس كل من عرفه، واستحق بحق وبجدارة لقب الموسوعة المتحركة. «ان رحيل هذا العالم الجليل يعد خسارة كبيرة في ميدان الثقافة والترجمة وفي الدفاع عن لغة الضاد». وفي ختام كلمته دعا السيد عمرو موسى الدول العربية، «تخليدا لذكراه ولخدماته القيّمة في مجال الدفاع عن اللغة العربية، أن توجه مكاتبها واداراتها الثقافية في الداخل وفي الخارج، وكذا وسائل الاعلام المختلفة الى العمل على ابراز الدور القومي لهذا العالم الجليل في الدفاع عن اللغة العربية وترسيخها كلغة رسمية في الأمم المتحدة». أما السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة فقد قال في رسالته الى السيدة سهير السكري أرملة المرحوم عدنان يوسف يوم حفل التأبين هذا ان «عدنان يوسف سوف لا يُخلد ذكره فقط للسنوات التي وهب نفسه فيها لخدمة الأمم المتحدة، بل أيضا للدور الريادي الذي لعبه في سبيل دعم استخدام اللغة العربية في منظمتنا. وبهذا فهو ماض في ملامسته لحياة المتكلمين باللغة العربية في كل أنحاء العالم». وختاماً فقد انطفأ هذا الاشعاع، في تمام الساعة الواحدة من صباح يوم الاثنين الموافق 2 تشرين الأول/أكتوبر عام 2006، وقضى عدنان محمد يوسف ولكن اللغة العربية في الأمم المتحدة حية لا تموت.

* كاتبة من مصر